

## المشهد الاقتصادي: عام اقتصادي شكَّته الحرب

### عاص أطرش

- تُظهر سنة كاملة من الحرب تراجعاً في المؤشرات الاقتصادية ■ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٪، وانخفاض في الناتج المحلي التجاري بـ ٠,٦٪ ■ ارتفاع في مصروفات الوزارات الأمنية بـ ٧٢٪ ■ صعود الدين العام إلى أعلى مستوياته بعد عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٦٩٪ من الناتج ■ تخفيض في التدرج الائتماني لإسرائيل ■ تخطيط مستقبلي لأعلى ميزانية منذ قيام إسرائيل للعام ٢٠٢٥

### تحت المجهر



مشهد تل أبيبي (١٨ آذار ٢٠٢٥): استقطاب داخلي، و«خلفية» اقتصادية. (أ.ف.ب)

## ملخص تنفيذي

سنة كاملة من الحرب تكلف ميزانية الدولة: ١٠٠ مليار شيكل، صندوق التعويضات الأذخاري ١٨,٥ مليار شيكل، مساعدات أميركية وخارجية غير محددة نهائياً حتى الآن مع تقديرات بأن تبلغ تكلفة الحرب الاقتصادية ٢٥٠ مليار شيكل قابلة للارتفاع حسب المستجدات الجيوسياسية في المنطقة.

تراجع في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فمعدل النمو في الناتج المحلي ١٪، أما معدل التضخم فبلغ ٣,٢٪، ويدل سوق العمل على تشغيل كامل (معدل بطالة سنوي ٣٪) مع وجود معدل بطالة موسعة في الشهر الأخير للسنة يزيد عن ٧٪ بسبب التغيب عن العمل.

شركات التدرج العالمية الثلاث تخفض التدرج الائتماني لإسرائيل، مع تحذيرات مستقبلية وارتفاع علاوة المخاطرة، وعجز في ميزانية الحكومة بقيمة ١٣٦,٢ مليار شيكل، وارتفاع الدين العام بالنسبة للناتج إلى ٦٩٪. وارتفاع مصروفات الوزارات الأمنية بـ ٧٢,١٪ (١٦٨,٨ مليار شيكل).

تراجع في غالبية القطاعات والأسواق الاقتصادية، وخاصة قطاعي السياحة والبناء، مع تراجع متفاوتة في باقي الأسواق والقطاعات حتى المركزية منها، مثل قطاع الهايتك، فيما دلت مؤشرات الأسهم وسندات الدين على ارتفاع في مؤشرات العوائد مقارنة مع الأسواق العالمية خاصة في النصف الثاني من السنة ووصول احتياط العملة الأجنبية إلى ٤١,١٪ من الناتج.

تأثيرات الحرب على الاقتصاد الفلسطيني كارثية، فمعدل النمو تراجع بأكثر من ٢٧٪، ومعدل التضخم وصل إلى ٤٧٪، أما البطالة فطالت أكثر من ٥١٪ من قوة العمل، ودخل غالبية الفلسطينيين في غزة والضفة إلى دائرة الفقر.

تشير التوقعات والتنبؤات المستقبلية للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٢٦ إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية في إسرائيل وفلسطين، لكن ذلك يبقى رهناً بالتطورات والمستجدات الجيوسياسية في المنطقة.

لم تعهد إسرائيل حرباً طويلة الأمد منذ قيامها، الأمر الذي يكلفها غالباً على المستوى الاقتصادي، فالتكاليف الحربية المباشرة التي نفذت خلال العام ٢٠٢٤، حسب تقرير وزارة المالية، بلغت ١٠٠ مليار شيكل، إضافة إلى ١٨ مليار شيكل من صندوق التعويضات؛ أي ما مجموعه ١١٨ ملياراً، وهذه التكاليف هي تكاليف المحاسبة، وليست التكاليف الاقتصادية، فهناك تكاليف أخرى كخسارة أيام العمل لتجنيد قوة الاحتياط، وخسارة في مداخيل الدولة، إضافة إلى تكاليف مدنية كثيرة مثل إعادة السكان إلى بيوتهم والتعويضات عن الأضرار والزيادة في الفوائد على الدين العام، وغيرها من التكاليف الأخرى، مما يرفع التكاليف الاقتصادية الحربية إلى ٢٥٠ مليار شيكل حسب تقديرات بنك إسرائيل المركزي.

تضاعفت ميزانية الحرب خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام ٢٠٢٢، وبلغت أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن نصيب وزارة الدفاع من الميزانية سيرتفع خلال الأعوام القادمة، حتى لو انتهت الحرب مع نهاية العام ٢٠٢٤، حسب متطلبات الوزارة حالياً.

تضاعفت ميزانية الحرب خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام ٢٠٢٢، وبلغت أكثر من ٢٠٪ من ميزانية الدولة، وما يقارب ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن نصيب وزارة الدفاع من الميزانية سيرتفع خلال الأعوام القادمة، حتى لو انتهت الحرب مع نهاية العام ٢٠٢٤، حسب متطلبات الوزارة حالياً.

ضمن هذا الواقع، يناقش المشهد الاقتصادي أهم الجوانب الاقتصادية خلال العام، معتمداً بذلك على بيانات ومعطيات

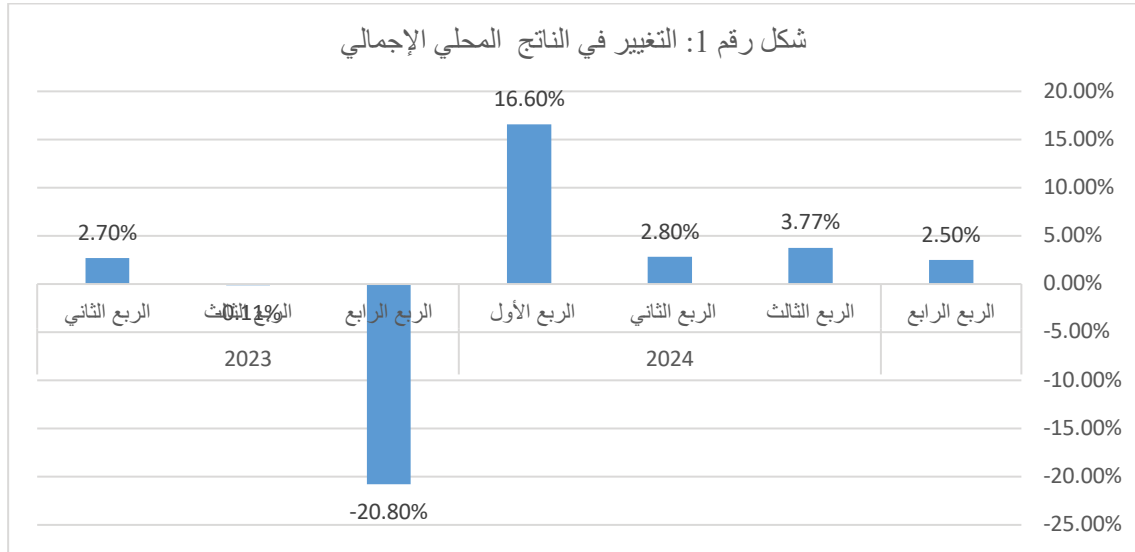
دائرة الإحصاء المركزية، ووزارة المالية، وبنك إسرائيل ومصادر أخرى، ويتوزع على أربعة أقسام. يعرض القسم الأول مؤشرات عامة مثل معدل النمو، والتضخم المالي، والعمل والبطالة والدين العام والتدريج الائتماني. أما القسم الثاني فيعرض ويناقش تأثير الحرب على القطاعات والأسواق الاقتصادية مثل التجارة الخارجية، والهايتك، والسياحة وسوق المال. أما القسم الثالث يستعرض السياسات الاقتصادية المالية والنقدية وانعكاساتها. ويأتي القسم الرابع ليلقي الضوء على أثر الحرب على الاقتصاد الفلسطيني، ويُختتم الفصل بتوقعات وتنبؤات مستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي ضمن سيناريوهات مختلفة ومركزة على الأجواء الجيوسياسية في المنطقة.

## أولاً: مؤشرات اقتصادية عامة

أثرت الحرب على كافة القطاعات الاقتصادية، فالحياة الاقتصادية توقفت بشكل شبه كامل في كل من «غلاف غزة» وشمال البلاد، ولوحظ شلل شبه كامل لقطاعات اقتصادية، إضافة للتأثير على الممتلكات الخاصة والعامة، أما التأثيرات الأخرى فتعاني منها غالبية القطاعات وخاصة البناء والعقارات، والسياحة،

والهايتك والقطاعات الأخرى، والدليل على ذلك التأثير الكلي على الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر في الشكل رقم ١. فمع بداية الحرب في الجنوب انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير لعام ٢٠٢٣ بـ ٨,٢٠٪، ومن ثم ارتفع في الربع الأول، وعاد لينخفض في الربع الثاني مقارنة مع الأول ويرتفع من جديد في الربعين الثالث والرابع، خاصة على أثر كثافة الحرب في لبنان في كل من شهري تشرين الأول وتشرين الثاني، وتبقى مقارنة هذه الأرباع أقل مما كان عليه النمو في الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠٢٣ في زمن الانقلاب القضائي، وأقل بكثير من العام ٢٠٢٢.

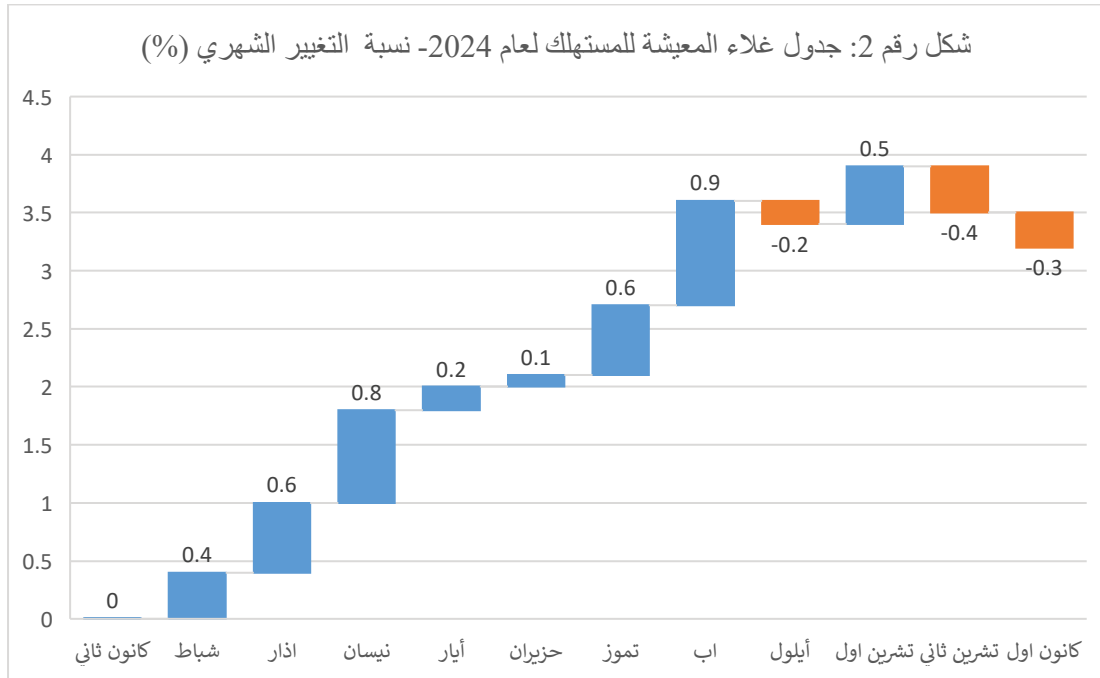
تشير توقعات وزارة المالية إلى أن نمو الناتج المحلي المقدّر للعام ٢٠٢٤ هو ٤,٠٪، أما بنك إسرائيل فإنه يتوقع نمواً بـ ٥,٠٪، وجاءت بيانات دائرة الإحصاء لتظهر أن معدل النمو في الناتج في العام ٢٠٢٤ بالأسعار الثابتة بلغ ١٪ وبالتالي فإن نمواً بهذه النسبة يعني انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ ٣,٠٪ بسبب كونه أقل من معدل النمو السكاني. ودلت توقعات بنك إسرائيل على أن الاستهلاك الشخصي سيرتفع بـ ٤٪ والاستثمار في الأصول الثابتة (بدون السفن والطائرات) سينخفض بـ ٧,٥٪، في حين يرتفع الاستهلاك العام بـ ١٢٪ وتنخفض الصادرات (بدون المجوهرات والستارت أب) بـ ٥٪، وكذلك تنخفض الواردات المدنية بـ ٢٪، وبالتالي يتوقع بنك إسرائيل بأن معدل النمو في العام ٢٠٢٥، بناء على سيناريوهات متفائلة سيبلغ ٤,٠٪.



## التضخم المالي

ارتفع جدول غلاء المعيشة في العام ٢٠٢٤ بـ ٢,٣٪ مقارنة مع ٣٪ في العام السابق، في هذا العام ارتفعت جميع مركبات سلة المشتريات مقارنة بالعام ٢٠٢٣ باستثناء الأثاث وأجهزة البيت الذي انخفض

بـ ١,٠٪، وكان الارتفاع الأعلى لمركّب بند الآخر الذي يشمل فيه التبغ والسجائر، ومجوهرات وساعات وخدمات أخرى (٦,٩٪)، والأغذية (٣,٤٪) والسكن (١,٤٪)، أما باقي البنود فارتفعت بين (٦,١٪ - ٢,٣٪).<sup>٢</sup> لقد لوحظ أن الارتفاع الأعلى للأسعار كان في شهر أبن إذ ارتفع جدول غلاء المعيشة بـ ٠,٩٪، وكانت المساهمة الأعلى في ارتفاع الأسعار في هذا الشهر للخضروات وكذلك أسعار السفر إلى الخارج، أما الانخفاض الأكبر فكان في شهر تشرين الثاني، إذ انخفضت الأسعار بـ ٠,٤٪ وكان الانخفاض الأكبر للبنود الذي شهدت ارتفاعاً في شهر آب، إضافة إلى أسعار الفنادق والضيافة (ارتفاع وتيرة الحرب في شمالي البلاد)، واستمر هذا الانخفاض في شهر كانون الأول (فترة وقف إطلاق النار في الشمال)، وكانت الانخفاضات الأعلى في البنود نفسها التي كانت في شهر تشرين الثاني (شكل رقم ٢)، أما على مستوى تأثير ارتفاع الأسعار على طبقات المجتمع، فإن التأثير الأكبر كان على الخمس الأدنى (الطبقة الفقيرة) من طبقات المجتمع إذ ارتفع معدل التضخم بـ ٣,٣٪، وارتفع بـ ٣,٢٪ على الخمس الأعلى (الطبقة العليا).<sup>٢</sup>



بلغ معدل التضخم التراكمي في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤): ١٤,٢٪، ففيها انتشرت جائحة كورونا وابتدأت الحرب الروسية الأوكرانية إضافة للحرب على غزة والجبهات الأخرى في المنطقة، ونتيجة لذلك تأثرت هذه السنوات بعوامل عديدة خارجية وداخلية، مثل ارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار سلاسل الإمداد إضافة للأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن الاقتصاد

الإسرائيلي لم يتأثر كالاقتصادات العالم الخارجي نتيجة لأسعار الطاقة، وحافظ على ارتفاع في معدلات التضخم أقل من معدلات التضخم العالمية حتى العام ٢٠٢٣، فإن معدل التضخم في العام ٢٠٢٤ كان أعلى من معدلات التضخم في الاقتصادات المتطورة، فارتفع الأسعار في الولايات المتحدة في العام ٢٠٢٤ بلغ ٢,٩٪، ومنطقة اليورو ٢,٤٪، والصين ٠,٢٪، والجدير بالذكر وجود ارتفاعات متفاوتة في منطقة اليورو (فارتفع الأسعار في هولندا وألمانيا كان أعلى من إيطاليا وفرنسا على سبيل المثال).<sup>٤</sup> أما في منطقة الشرق الأوسط فارتفع الأسعار في فلسطين بلغ نحو ٥٠٪ وبالذات في غزة إذ بلغ الارتفاع ٢٢٧٪ مقارنة بـ ٣٪ في الضفة الغربية، وفي مصر ارتفعت الأسعار مع نهاية السنة بـ ٢٧,٥٪ و١,٥٦٪ في الأردن.

## العمل والبطالة

يتميز سوق العمل في إسرائيل بتشغيل كامل، فمعدل الاشتراك في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق بلغ في عام ٢٠٢٤ ما نسبته ٦٢,٧٪، ووصلت النسبة بين الرجال ٦٦٪ وبين النساء ٥٩,٦٪، وهي نسب بفارق أقل من ١٪ بين الجنسين مقارنة مع ٢٠٢٣، أما معدل البطالة فقد بلغ ٣٪ في العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٤,٤٪ في العام ٢٠٢٣، وبرز أيضاً أن البطالة بين النساء أقل منها لدى الرجال، بواقع ٣,١٪ بين الرجال و ٢,٨٪ بين النساء، مقارنة مع معدل بطالة ٣,٦٪ بين الرجال و ٣,٢٪ بين النساء في العام ٢٠٢٣، أما معطيات شهر كانون الأول ٢٠٢٤ فتشير إلى معدل بطالة أقل انخفاضاً (٢,٦٪)، ومع إضافة المتغيين كل الأسبوع عن عملهم؛ أي البطالة الموسعة فتصل إلى ٧,٢٪.

## الدين العام للناتج والتدريج الائتماني

على أثر الحرب الدائرة في المنطقة وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي وتساعد الدين العام للناتج في العام ٢٠٢٣ بعدما كان يسير في اتجاه الانخفاض، مع توقعات في بداية عام ٢٠٢٤ بأن الدين العام للناتج يسير في اتجاه تصاعدي، خَطَّت شركات التدريج الائتماني العالمية نحو تخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل خلال العام ٢٠٢٤. ابتداءً من شهر شباط، قررت شركة مودس تخفيض التدريج الائتماني إلى مستوى A2 مع تنبؤات سلبية خلال العام، ومع الاقتراب من نهاية السنة فإن شركات التدريج الائتماني الثلاث خَفَّضت التدريج الائتماني نتيجة الأوضاع الجيوسياسية وكثافة الحرب وأثرها على الأداء الاقتصادي إلى مستويات لم تعهدها إسرائيل من قبل كما يظهر جدول (١).

## جدول ١: مستوى التدرّج الائتماني لإسرائيل في العام ٢٠٢٤

اس اند بي (S&P)	فيتش (Fitch Ratings)	مودس (Moody's Investors Service)	التدرّج الائتماني
A	A	Baa1	

صاحبت تخفيض التدرّج الائتماني من جانب شركات التدرّج الثلاثة تحذيرات سلبية مستقبلية خصوصاً أن توقعاتها تشير إلى ارتفاع الدين العام للناتج، وأن المؤشرات تدلّ أن النمو في الناتج المحلي سيكون قريباً من الصفر خلال العام ٢٠٢٤.

صاحبت تخفيض التدرّج الائتماني من جانب شركات التدرّج الثلاثة تحذيرات سلبية مستقبلية خصوصاً أن توقعاتها تشير إلى ارتفاع الدين العام للناتج، وأن المؤشرات تدلّ أن النمو في الناتج المحلي سيكون قريباً من الصفر خلال العام ٢٠٢٤. ومع ارتفاع العجز في ميزانية الحكومة، ارتفع الدين الحكومي من الناتج ليصل إلى ٦٧,٦٪ مقارنة بـ ٥٩,٩٪ في العام ٢٠٢٣، وهكذا ارتفع الدين العام من

الناتج إلى ٦٩٪ مقارنة بـ ٦١,٣٪ في العام ٢٠٢٣. لقد وصل الدين العام للناتج أعلى نسبة له بعد العام ٢٠١٠، باستثناء سنة انتشار جائحة الكورونا التي وصل فيها الدين العام للناتج ٧٠,٧٪. وبذلك بلغ حجم الدين العام ١٣٢٩,٢ مليار شيكل مقارنة بـ ١١٢٧,٤ مليار شيكل في العام ٢٠٢٣، معبراً عن الزيادة في التكلفة الحربية خلال العام ٢٠٢٤ وتخصيص ميزانيات ضخمة لوزارة الدفاع وبعض الوزارات المدنية التي تعالج عودة السكان الذي تم إخلاؤهم من شمال إسرائيل، وتقديم المساعدات المالية للمستوطنات والمواطنين في شمال إسرائيل وفي مستوطنات غلاف غزة، الأمر الذي أثر على ميزانية الدولة ورفع العجز فيها.

## ثانياً: تأثير الحرب على القطاعات والأسواق الاقتصادية

لم تترك الحرب قطاعاً أو سوقاً اقتصادياً إلا وأثرت عليه سلبياً، فقطاع البناء الذي يعتمد على العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية بالأساس تراجع بشكل كبير على أثر منعهم من الدخول إلى إسرائيل، وتوقفت الكثير من الورش العاملة قريباً من خطوط المواجهة سواء في غلاف غزة أو في شمال البلاد على الحدود اللبنانية.

على الرغم من جلب آلاف العمال من الهند ودول شرق آسيا والأفريقيين فإن قطاع البناء لا يزال يعاني نقصاً في العمال ويعاني من إنتاجية ضئيلة، خاصة أن التقارير أشارت إلى تدني إنتاجية العمال غير

الفلسطينيين مقارنة بالفلسطينيين، إضافة لذلك، ساهم استدعاء العمال الإسرائيليين للخدمة في الاحتياط في ذلك، خاصة العمال أصحاب المهارات العالية كالمهندسين والفنيين والإداريين. وفي هذا الباب، سنناقش كيفية الأداء الاقتصادي لبعض الفروع والقطاعات والأسواق في ظل سنة من الحرب.

## ٢,١ التجارة الخارجية

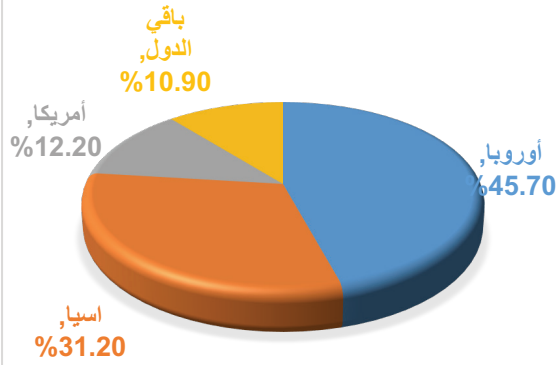
انخفضت الصادرات السلعية خلال العام ٢٠٢٤ بـ ٩,٧ مليار شيكل (٢,٤٪) مقارنة مع العام ٢٠٢٣، وبلغ حجمها ٢٢٣,٦ مليار شيكل، بينما بلغت الواردات السلعية ٣٣٩,٦ مليار شيكل بارتفاع ١,٤ مليار شيكل عن السنة السابقة، ووصل العجز في التجارة السلعية ١١٥,٩ مليار شيكل بارتفاع ١٠,٦٪ مقارنة مع السنة السابقة.

ومن الدول التي شهدت ارتفاع الصادرات السلعية (بدون المجوهرات): إقليم هونغ كونغ، ورومانيا، وأوكرانيا، ومالطا وليتوانيا، أما الدول التي انخفضت إليها الصادرات بشكل ملحوظ فهي: تركيا، والسويد، والمملكة المتحدة، وسلوفانيا، وكوريا الجنوبية، وكندا، وروسيا. وارتفعت الواردات بشكل ملحوظ من: البرازيل، والإمارات العربية، واليونان، وتايلند، ورومانيا، وهونغ كونغ، والدول التي انخفضت منها الواردات بشكل ملحوظ هي: تركيا، والسويد، وأستراليا، وبتسوانا. وتشير هذه القوائم إلى علو الفرضية التي تفيد أن التجارة الخارجية مع هذه الدول تأثرت من المواقف السياسية تجاه الحرب على غزة.

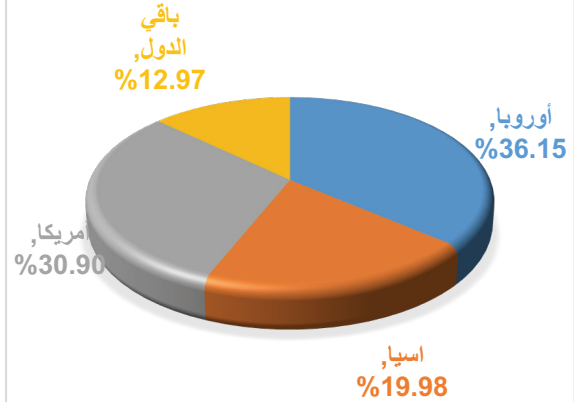
تظهر أيضاً معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن القارة الأوروبية تصدر التجارة الخارجية مع إسرائيل، فالصادرات السلعية لأوروبا تشكل ٣٦٪ من الصادرات الإسرائيلية مع أنها انخفضت بـ ٧,٩٪ خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام ٢٠٢٣، وتليها القارة الأميركية إذ تشكل ٣٠,٩٪ من الصادرات الإسرائيلية وبالذات الولايات المتحدة الأميركية التي تشكل الصادرات الإسرائيلية إليها أكثر من ٦٢٪ من مجمل الصادرات إلى القارة الأميركية، مع الإشارة إلى أنها انخفضت بـ ٢,٧٪ خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة مع العام السابق. ومن ثم تأتي آسيا التي تشكل الصادرات السلعية الإسرائيلية إليها نحو ٢٠٪ بانخفاض ٦,٣٪ عن السنة السابقة، وباقي دول العالم ١٣٪. وتتغير الصورة بالنسبة للواردات، فأوروبا هي المورد الأول لإسرائيل، ومن ثم آسيا وبالذات الصين التي تشكل الواردات منها ما يقارب ٤٩٪ من مجمل الواردات الآسيوية، وفي المرتبة الثالثة أميركا مع فرق بسيط عن باقي دول العالم<sup>٨</sup> (شكل رقم ٣,٤).



شكل رقم 4: الواردات السلعية - 2024



شكل رقم 3: الصادرات السلعية - 2024



وبالمجمل، فإن مجموع صادرات السلع والخدمات في الثلاثة أرباع الأولى من السنة بلغ ١١٤,٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز ١٥٠ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٥٦,١ مليار دولار في العام ٢٠٢٣. أما استيراد السلع والخدمات فقد بلغ ١٠١,٣ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز ١٣٣ مليار دولار مع نهاية ٢٠٢٤ مقارنة مع ١٣٦,٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٣.<sup>١</sup>

نُكر سابقاً أن حجم التجارة الخارجية تأثر بالحرب على غزة ولبنان، والمثال الأبرز على ذلك انخفاض التجارة الخارجية مع تركيا، أما هجمات الحوثيين على الملاحة البحرية فكان لها تأثير عالمي، مع أنها كانت موجهة في الأساس للناقلات البحرية المتوجهة إلى إسرائيل، فالواردات السلعية الإسرائيلية من آسيا وأوقيانوسيا التي تمر من البحر الأحمر، تشكل ٦٥٪ من مجمل الواردات، فمن الصين وحدها بلغت الواردات ٤٩٪ من مجمل الواردات السلعية كما ذكر سابقاً، مما اضطر السفن المتجهة لإسرائيل لإطالة الطريق بـ ١١٤٪ على أثر إزاحتها حول إفريقيا والعبور للبحر المتوسط عبر رأس الرجاء الصالح. أما الصادرات السلعية فيمر ٥٪ منها عبر البحر الأحمر إلى آسيا وأوقيانوسيا وشرق أفريقيا، فرغم أن العمل بميناء إيلات توقف تماماً على أثر الهجمات الحوثية الذي يشكل ٧,٠٪ من وزن البضائع المفرغة في إسرائيل، وارتفاع أسعار النقل والتأمين، فإن ارتفاع الأسعار لم يكن ذا وزن كبير، وبقي تأثيره محدوداً بشكل عام.<sup>١٠</sup> أما التأثير على المستوى المحلي فقد أثر إيقاف العمل بميناء إيلات محلياً على اقتصاديات المدينة.

## ٢,٢ قطاع الهايتك

شهد قطاع الهايتك تحديات عديدة خلال العام ٢٠٢٤، إضافة إلى التباطؤ العالمي فيه الذي بدأ في النصف الثاني للعام ٢٠٢٢، جاءت الحكومة بخطة «الإصلاح القضائي» في العام ٢٠٢٣، ومن ثم حرب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. أثرت هذه التحديات وبالذات خلال العام ٢٠٢٤ على المشتغلين في هذا القطاع نتيجة التحاقهم بالاحتياط وترك أماكن عملهم، إضافة لذلك فإن شركات التدرّج الائتماني خفضت التدرّج الائتماني لإسرائيل الأمر الذي قلل من جذب المستثمرين الأجانب.

شهد قطاع الهايتك تحديات عديدة خلال العام ٢٠٢٤، إضافة إلى التباطؤ العالمي فيه الذي بدأ في النصف الثاني للعام ٢٠٢٢، جاءت الحكومة بخطة «الإصلاح القضائي» في العام ٢٠٢٣، ومن ثم حرب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. أثرت هذه التحديات وبالذات خلال العام ٢٠٢٤ على المشتغلين في هذا القطاع نتيجة التحاقهم بالاحتياط وترك أماكن عملهم، إضافة لذلك فإن شركات التدرّج الائتماني خفضت التدرّج الائتماني لإسرائيل الأمر الذي قلل من جذب المستثمرين الأجانب. بلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٩,٧ مليار دولار بارتفاع، ما يعني أكثر من مليار دولار مقارنة مع العام

٢٠٢٣. تميز هذا القطاع في هذه السنة بالمركزية، حيث ارتفع التركيز في أوساط وشركات ومستثمرين، وارتفعت الاستثمارات في الشركات السيبرانية (Cyber companies) ووصلت إلى ٤٢٪ من مجمل الاستثمارات. وخلال الحرب زادت المبادرات في مجال الـ Defence-Tech وارتبط قطاع الهايتك كثيرًا بالشركات السيبرانية وشركات البرمجة وانخفضت من جهة أخرى الاستثمارات في المجالات المساندة في تطوير السلع والعمليات التجارية<sup>١١</sup> وبالمجمل فإن قطاع الهايتك يشغل ما يقارب ٤٠٠ ألف عامل يشكلون ١٦٪ من العاملين في الوسط التجاري. وأشارت التقارير إلى إن نسبة العاملين في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني للعام ٢٠٢٤ كانت ٩٪ و ٩,٢٪ من عدد العاملين في إسرائيل، ويساهم بنحو ٤٠٪ من معدلات النمو في الناتج التجاري، إضافة إلى أن ١٨٪ من الناتج المحلي يتم إنتاجه من خلال قطاع الهايتك، وأكثر من ٥٠٪ من التصدير ينسب إليه بحيث يعتبر قطاعًا مركزيًا للاقتصاد الإسرائيلي كمثال كثير من الدول التي لديها ثروات طبيعية كالنفط والغاز ويشكل عصبًا مركزيًا في اقتصادها، وبالتالي فإن قطاع الهايتك الإسرائيلي حافظ على استقرار نسبي رغم تأثيرات الحرب، أما التوقعات لهذا القطاع فتشير إلى حدوث انتعاش في العام ٢٠٢٥ مع التركيز على مجال الذكاء الاصطناعي. لكن هذه التوقعات تبقى مرهونة بالأحداث السياسية في إسرائيل والجيوسياسية في المنطقة.

## ٢,٣ قطاع السياحة

أشارت بيانات دائرة الإحصاء المركزية إلى انخفاض كبير في السياحة الوافدة إلى إسرائيل، فقد دخل إليها ٩٧٤,٤ ألف زائر منهم ٩٦١,٣ سائح (قراءة التثلاث) من الولايات المتحدة الأمريكية، و ١٣,١ ألف

زائر يومياً (يدخلون ويخرجون في اليوم نفسه وغالبيتهم من المعابر البرية مع الأردن ومصر) خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٣,٢ مليون زائر في العام ٢٠٢٣ بانخفاض ٦٩,٩٪. أما عدد الخارجين من إسرائيل فقد بلغ ٧,٠٨ مليون مقارنة بـ ٩,٠٥ مليون في العام ٢٠٢٣. أما الفنادق فمنذ بدء الحرب وبناء على الخطة الحكومية، أخلت الفنادق القائمة في مناطق المواجهة، بينما حوّل السكان التي تم إخلاؤهم نتيجة للحرب إلى هذه الفنادق للإقامة فيها، وبلغ عدد ليالي الإقامة في الفنادق السياحية ٢٢,٦ مليون ليلة، منها ٩٢٪ لزائرين إسرائيليين مقارنة بـ ٢٦,١ مليون ليلة في العام المنصرم منها ٧٠٪ لزائرين إسرائيليين، أي بانخفاض ١٤٪ خلال العام ٢٠٢٤، وكان الانخفاض الأكبر للسياح الأجانب، إذ انخفضت ليالي إقامتهم بـ ٧٦٪، وبلغت أدنى حدّ لها (١,٩ مليون ليلة إقامة). شهدت إقامة الإسرائيليين ارتفاعاً بـ ١٢٪ (٢٠,٧ مليون ليلة إقامة). ومن الجدير بالذكر أن عدد الفنادق في إسرائيل بلغ ٤٣٦ فندقاً سياحياً منها ٨٠ لا تعمل بصورة مؤقتة، ومن غير العاملة مؤقتاً ٦٥٪ لا تعمل لعدم وجود جدوى اقتصادية لأشغالها أو لوجودها في مناطق المواجهة، أما نسبة إشغال الغرف في الفنادق العاملة فقد بلغت ٦١٪<sup>١٣</sup> وبمنظرة شمولية فإن الانخفاض الكبير في السياحة الوافدة إلى إسرائيل يرافقه أيضاً انخفاض في الخدمات السياحية الأخرى في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأيضاً في إدخال العملة الأجنبية. ويعتبر القطاع الفندقي من أكثر القطاعات تضرراً اقتصادياً نتيجة للحرب.

## ٢,٤ سوق المال

حتى نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢٤، سارت المؤشرات الرئيسية لسوق المال الإسرائيلي في اتجاه مماثل لما كانت عليه في العام السابق، وأظهرت عوائد أقل من مثيلاتها في الأسواق العالمية المتطورة، على الرغم من أن جميع المؤشرات الاقتصادية عالمياً أظهرت تراجعاً في معدلات التضخم المالي مقارنة مع السنوات السابقة، بما فيها إسرائيل، وانخفاضاً في أسعار الطاقة، الأمر الذي حفز البنوك المركزية على تخفيض نسبة الفائدة، لكن تأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي ومناخ عدم الاستقرار وتخفيض التدرج الائتماني من قبل شركات التدرج الثلاث وارتفاع علاوة المخاطرة، أثر كثيراً على أداء سوق المال، خاصة أن تأثير خطة «الإصلاح القضائي» في العام ٢٠٢٣ في الثلاثة أرباع الأولى للسنة زعزعت ثقة المستثمرين في الأسواق الإسرائيلية، ومن ثم الحرب على غزة في الربع الأخير للسنة المنصرمة. ومع استمرار هذه الحرب وتوسّعها إلى جبهات أخرى، أدت ثقة المستثمرين وعوامل عالمية ومحلية أخرى إلى ارتفاعات طفيفة في مؤشرات الأسهم وانخفاض قيمة الشيك للعملة الأجنبية، فحتى نهاية النصف الأول للسنة وبدايات النصف الثاني ارتفع مؤشر تل أبيب -٣٥ بـ ٧,٩٪ ومؤشر تل أبيب -٩٠ بـ ١,٨٪ ومؤشر تل أبيب -١٢٥ بـ ٥,٩٪<sup>١٤</sup> لكن اتجاهات المؤشرات الرئيسية انقلبت خلال النصف الثاني، وعاد الاستثمار المحلي والأجنبي إلى الارتفاع، خاصة مع اتفاق وقف إطلاق النار مع حزب الله،

وارتفعت مؤشرات الأسهم بمعدلات سنوية أعلى من مؤشرات الأسهم العالمية مثل ناسدك وداكس واس اند بي وغيرها، فقد ارتفع مؤشر تل أبيب- ٣٥ مع انتهاء سنة ٢٠٢٤ بـ ٢٧,٦٪ وتل أبيب -٩٠ بـ ٢٩٪ وتل أبيب-١٢٥ بـ ٢٧,٥٪، أما مؤشر سيم-٦٠ فقد بلغ ارتفاعه ٣٩,٧٪، وتل أبيب تأمين بـ ٦٠,٦٪، وارتفع مؤشر شبكات الأغذية بـ ٥٤,٩٪، ومؤشر تل أبيب نفط وغاز بـ ٣٤,٣٪.

لم يختلف مسار مؤشرات سندات الدين عن مؤشرات الأسهم خلال العام ٢٠٢٤، ففي النصف الأول من السنة شهدت ارتفاعاً طفيفاً، وبالمجمل وخلال السنة ارتفعت مؤشرات سندات الدين الحكومية بمعدل ٢,٣٪، وسندات دين الشركات بمعدل ٥,٧٪. وبسبب الحرب، زادت وزارة المالية بشكل كبير تجنيد الأموال بواسطة إصدار سندات دين بأكثر من الضعف (١١٥٪)، فخلال السنة، بلغ مجمل إصدارات سندات الدين بواسطة وزارة المالية ١٨٦ مليار شيكل مقارنة بـ ٨٦,٧ مليار شيكل خلال العام ٢٠٢٣، أما الشركات فقد جُتدت بواسطة إصدار سندات الدين ٩٣ مليار شيكل بارتفاع ٦٪ عن السنة السابقة، وفي سوق القروض قصيرة الأجل فقد باع بنك إسرائيل قروضاً بمبلغ ٤٤٩ مليار شيكل مقارنة بـ ٤١٦ مليار شيكل، وارتفع العائد على الاستحقاق لهذه القروض ٣,٩٪ مقارنة بـ ٤,٥٪ في نهاية ٢٠٢٣، وبالجممل، فإن نتائج البورصة أظهرت مؤشرات إيجابية وخاصة في الأشهر الأخيرة للسنة بعد وقف إطلاق النار مع لبنان والحديث عن توجهات لوقف إطلاق النار مع غزة.

## ثالثاً: السياسات الاقتصادية

### ٣,١ ميزانية الحكومة والسياسة المالية

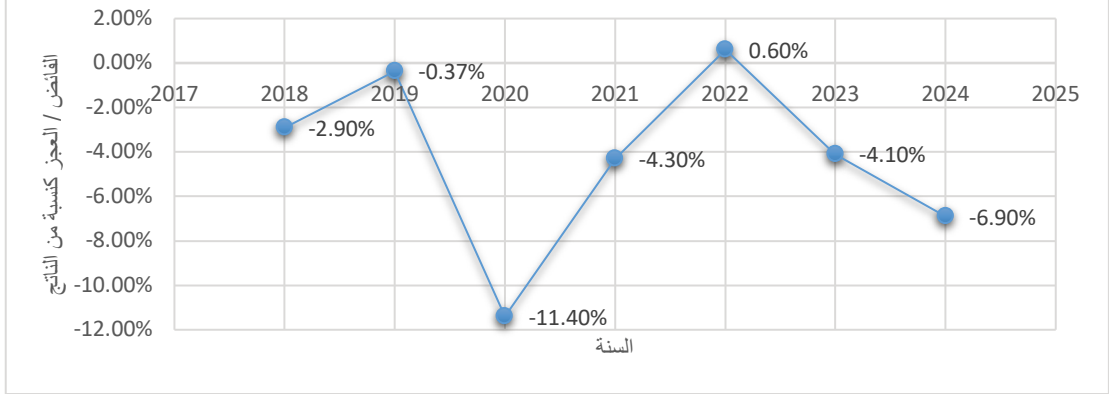
تميزت ميزانية عام ٢٠٢٤ عن غيرها من ميزانيات السنوات الماضية بكونها ميزانية لسنة حربية كاملة بدأت منذ أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. ولذا فإن العجز في الميزانية وصل إلى ١٣٦,٢

تميزت ميزانية عام ٢٠٢٤ عن غيرها من ميزانيات السنوات الماضية بكونها ميزانية لسنة حربية كاملة بدأت منذ أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. ولذا فإن العجز في الميزانية وصل إلى ١٣٦,٢ مليار شيكل مقارنة بـ ٧٧,١ مليار شيكل في العام ٢٠٢٣ الذي بدأت الحرب في الربع الأخير منه.

بليار شيكل مقارنة بـ ٧٧,١ مليار شيكل في العام ٢٠٢٣ الذي بدأت الحرب في الربع الأخير منه. وحسب القياسات الأولية، فإن هذا العجز وصل إلى ٦,٩٪ من الناتج المحلي مرتفعاً عما كان عليه في السنوات السابقة باستثناء سنة انتشار جائحة كورونا (شكل رقم ٥) التي بلغ فيها ١١,٤٪ نسبةً للناتج المحلي، مع الإشارة إلى أن السنتين الأخيرتين سبقهما فائض في الميزانية بنسبة ٠,٦٪ من الناتج. فحسب

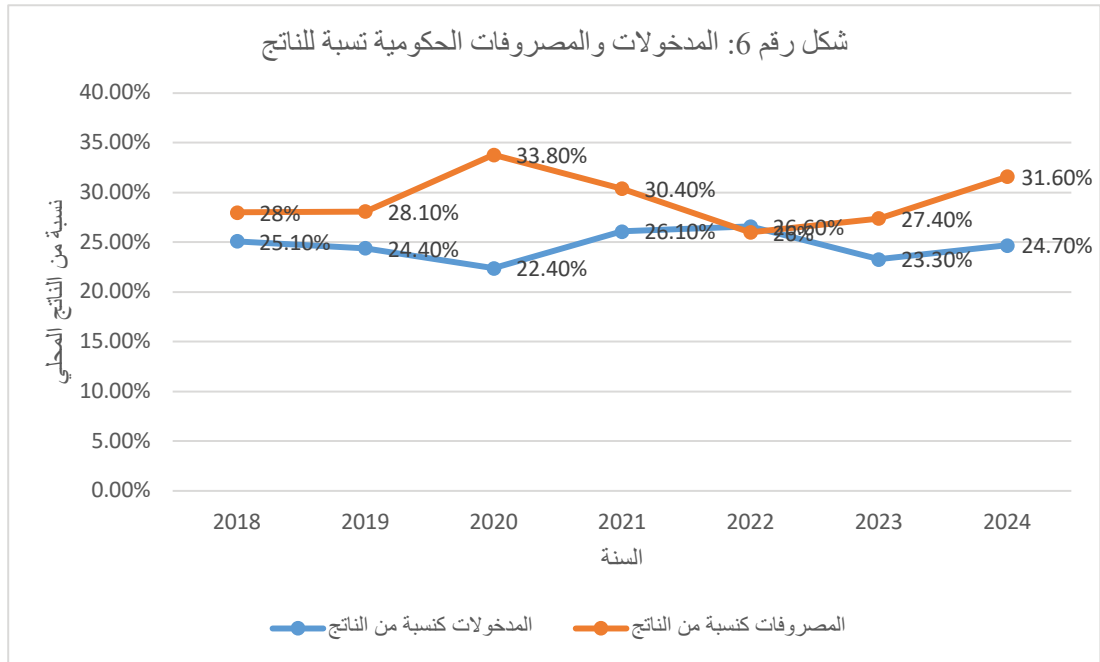
تقارير وزارة المالية، بلغت مدخولات الدولة ٤٨٥ مليار شيكل، وهي أعلى بـ ١٠,٥٪ عن العام ٢٠٢٣، أما مصروفاتها فكانت ٦٢١,٢ مليار شيكل بزيادة ٢٠,٤٪ عن العام ٢٠٢٣.

شكل رقم 5: الفائض/العجز في ميزانية الحكومة نسبة للناتج



يظهر تتبع المصروفات الحكومية في السنوات الأخيرة كنسبة من الناتج أنه باستثناء سنة جائحة كورونا لم تبلغ هذه النسبة من الناتج هذا الحد، مما يدل على أن المصروفات الحربية هي المساهم الأكبر في ارتفاع العجز في الميزانية (شكل رقم 6)، فقد ارتفعت مصروفات الوزارات الأمنية بـ ١, ٧٪ مقارنة بالسنة السابقة ووصلت إلى ١٦٨, ٨ مليار شيكل. أما مصروفات الوزارات المدنية فارتفعت بـ ٨, ٧٪ لتصل ٣٨٤ مليار شيكل، وارتفعت الفوائد وصناديق التأمين الوطني لتصل لـ ٤, ٦٨ مليار شيكل.<sup>١٦</sup>

شكل رقم 6: المدخولات والمصروفات الحكومية تسبة للناتج



أما حول تفصيل التكلفة الحربية من الميزانية حسب تقارير وزارة المالية، فإن المصروفات الحربية الأولية (قياس غير نهائي) من ميزانية ٢٠٢٤ وصلت لـ ٩٩, ٩ مليار شيكل؛ أي ما يساوي ١, ١٧٪ من ميزانية ٢٠٢٤،

ومنذ بداية الحرب ١٢٤,٧ مليار شيكل، إضافة لـ ١٨,٥ مليار شيكل من صندوق التعويضات غير المشمول في الميزانية؛ أي أن التكلفة الحربية المباشرة وصلت حتى نهاية ٢٠٢٤ ما قيمته ١٤٣,٢ مليار شيكل. وعودة لتمويل العجز في ميزانية الدولة فإن مصادره يجيء ثلاثة، وهي: تجنيد أموال محلية من خلال إصدار سندات دين حكومية في السوق المحلي، وإصدار سندات دين حكومية في الخارج، إضافة إلى خصخصة أصول محلية.

#### جدول رقم ٢: مصادر تمويل العجز في الميزانية<sup>١٧</sup>

المبلغ (مليارات الشواكل)	مصادر التمويل
٢٢٤,٣	تجنيد دين محلي
٨٢,٩	سداد صناديق محلية
١٤١,٤	تجنيد دين محلي صافٍ
٥٤,١	تجنيد دين خارجي
٢٨,٨	سداد صناديق خارجية
٣,٢	خصخصة أصول محلية (صافي)

أما ميزانية ٢٠٢٥، فقد أقرت بالقراءة الأولى في الكنيست الإسرائيلي في كانون الأول ٢٠٢٤، وحتى الآن لم تقرر نهائياً. يبلغ حجمها ٦١٩ مليار شيكل وهي أعلى ميزانية في تاريخ إسرائيل، خصص منها لوزارة الدفاع ١١٧ مليار شيكل. وحسب التخطيط، فإن حجم العجز المقدر هو ٣,٤٪. ومقترح أيضاً إمكانية زيادة المصروفات نتيجة لاستمرارية الحرب بـ ١٠ مليار شيكل، وحسب ذلك فإن العجز سيصل إلى ٤,٨٪. ومع انتظار القراءة الثانية والثالثة، تجري نقاشات حثيثة بهدف زيادة ميزانية الأمن التي لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٥ تشمل تخفيضاً في كثير من المبالغ المخصصة للوزارات المدنية، إضافة إلى زيادة أعباء ضريبة على عاتق الجمهور بهدف زيادة مدخولات الحكومة، وبالتالي فإن هذه الأعباء تؤدي إلى انخفاض مستوى الحياة خاصة مستوى الطبقات الفقيرة والمجموعات السكانية المختلفة.

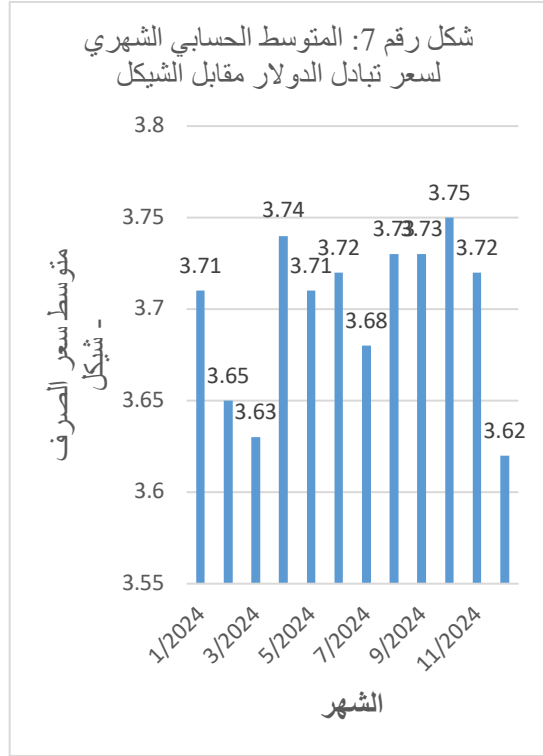
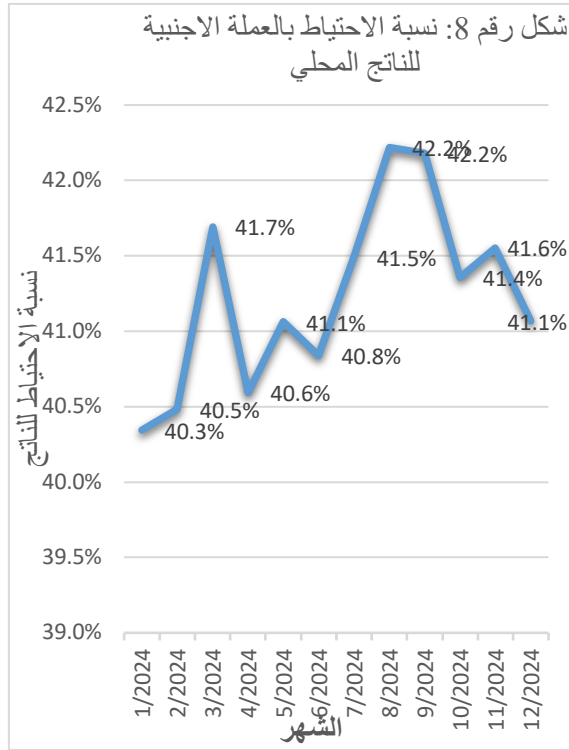
### ٣,٢ السياسة النقدية

مع بداية ٢٠٢٤، وعلى الرغم من أجواء عدم الاستقرار، فقد كانت التوقعات ترجح تحسن الأجواء الجيوسياسية خلال العام مقارنة مع الأشهر الأخيرة لعام ٢٠٢٣، وعلى أثرها قررت اللجنة النقدية في بنك إسرائيل تخفيض نسبة الفائدة بـ ٢٥,٠٪ لتصل إلى ٤,٥٪. ومنذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٤، أبطت

اللجنة النقدية نسبة الفائدة على ما هي لتدخل سنة ٢٠٢٥ بالنسبة نفسها (٥, ٤٪).

جاءت قرارات بنك إسرائيل بعدم تعديل نسبة الفائدة خلال السنة نتيجة لتعاظم عدم استقرار الأجواء الجيوسياسية والاقتصادية، ففي النصف الأول من السنة ابتعدت التوقعات حول نهاية الحرب وفتحت جبهات عديدة منها الإيرانية، إضافة لتكثيف العمليات الحربية في الشمال وكذلك الجبهة الحوثية، وازدادت العمليات الحربية كثافة في النصف الثاني للسنة، وخاصة بعد تنفيذ عمليات الاغتيالات للقادة الفلسطينيين واللبنانيين. وعلى الصعيد الاقتصادي فإن معدلات التضخم بدأت بالارتفاع تدريجياً منذ شهر شباط، وتعالقت توقعات جدول غلاء المعيشة في النصف الثاني للسنة فوق الحد الأعلى لمعدل التضخم الذي حدده بنك إسرائيل، مع توقعات بارتفاع معدل التضخم في النصف الأول للعام ٢٠٢٥.

في النصف الأول لعام ٢٠٢٤، استعمل بنك إسرائيل قليلاً الأدوات النقدية، فهو لم يستعمل التدخل الذي أجراه في نهاية ٢٠٢٣ في بيع العملة الأجنبية (الدولار)، لكن بنك إسرائيل مدد مرتين في النصف الأول البرنامج الذي أعلن عنه في بداية الحرب لمساعدة المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تمديد برنامج تأجيل إرجاع القروض من قبل الأسر للبنوك وشركات الائتمان<sup>١٨</sup>. واستمرت سياسة البنك في النصف الثاني من السنة، ولم يتدخل البنك في سوق العملة الأجنبية، لكن المراقب على البنوك في بنك إسرائيل استمر في تفعيل برنامج المساعدات للمصالح الصغيرة والمتوسطة وبرنامج تأجيل القروض، إضافة إلى بلورة برنامج خاص في شهر كانون الأول لأصحاب المصالح التي تعمل في شمال البلاد من أجل مساعدتهم كجزء من تعافيتهم الاقتصادي للعودة للحياة العادية<sup>١٩</sup>. جاء عدم التدخل في سوق العملة الأجنبية من قبل بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢٤ بسبب الخطوة التي قام بها مع بداية الحرب على غزة في أكتوبر ٢٠٢٣ ورصد مبلغ ٣٠ مليار دولار، ولأنها لم تستغل، وبدأت قيمة الشيكال في الارتفاع منذ تشرين الثاني، واستمر الارتفاع في العام ٢٠٢٤ كما يبين الشكل رقم ٧، حيث شهد تقلبات خلال السنة متأثراً بكثافة الحرب، وكان أبرزها انخفاض قيمة الشيكال خلال شهر نيسان على أثر الهجوم الإيراني على إسرائيل، وكذلك في شهر أيلول مع بداية الهجوم على لبنان والحرب مع حزب الله. أما احتياط العملة الأجنبية فقد ارتفع خلال السنة، حيث بلغ في نهاية السنة ٦, ٢١٤ مليون دولار، ومع نهاية السنة بلغت نسبة احتياط العملة الأجنبية للناتج ٤١, ١٪ كما يظهر في الشكل رقم ٨.



## رابعاً: الانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني

لم يترك العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية قطاعاً إلا وألحق به دماراً، خاصة في قطاع غزة، ولم تسلم الضفة الغربية من ذلك، فالأعمال الحربية والاجتياحات تصاعدت خلال العام ٢٠٢٤، إضافة إلى عدم تحويل أموال المقاصة ونصب الحواجز بين مدن الضفة الغربية ومنع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل وزجهم في سوق البطالة، الأمر الذي أثر سلباً، كتراجع النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية، وتوقفها تماماً في قطاع غزة، فترجع نمو الناتج المحلي منذ بداية الحرب، فبعد أن كان تراجعاً بمعدل ٦,٤٪ في العام ٢٠٢٣، تشير التقديرات الأولية إلى تراجعه بـ ٤,٢٧٪ خلال العام ٢٠٢٤ (جدول رقم ٣)، وبالتالي تشير هذه التقديرات إلى تراجع النمو في الناتج المحلي للفرد بـ ٢,٢٩٪.

تراجعت جميع مركبات الناتج المحلي الفلسطيني بنسب تقارب ثلث الناتج المحلي، وارتفاع معدل التضخم المالي بـ ٤٧٪، إضافة إلى زج أكثر من نصف القوى العاملة لدوائر العاطلين عن العمل.

وبمعنى آخر، فإن جميع مركبات الناتج المحلي الفلسطيني تراجعت بنسب تقارب ثلث الناتج المحلي، وارتفاع معدل التضخم المالي بـ ٤٧٪، إضافة إلى زج أكثر من نصف القوى العاملة لدوائر العاطلين عن العمل. فقطاع غزة أصبح مدمراً من الناحية الاقتصادية بشكل



كامل، فكافة القطاعات الإنتاجية الصناعية، والزراعية والإنشائية توقفت عن العمل. إضافة إلى تراجع يزيد عن ٨٠٪ من قطاع الخدمات. والحال في الضفة الغربية يشهد تراجعاً كبيراً في هذه القطاعات، الأمر الذي أدى إلى زج ما يقارب ٧٥٪ من السكان في دوائر الفقر.

جدول رقم ٣: معدلات التغيير- نسبة مئوية للمؤشرات الاقتصادية في فلسطين\*٢

المؤشر	تقدير	فعلي	فعلي
المؤشر	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٤-	٤,٦-	٤,١
نصيب الفرد من الناتج المحلي	٢٩,٢-	٦,٥-	١,٦
معدل البطالة	٥١,٢	٣١,٤	٢٤,٤
معدل التضخم	٤٦,٧	٤,٣	٣,٧
إجمالي الاستهلاك	٣١,٢-	٤,٨-	١٢
الاستهلاك العام	٢٦,٦-	٥,٥-	٩,٣-
الاستهلاك الخاص	٣٢,٢-	٤,٦-	١٧,٧
إجمالي الاستثمار	٢٩,٢-	٣,٢-	١١,٧
صافي الصادرات من السلع والخدمات	٣٧-	٢,٨-	٢٦,٦
إجمالي الصادرات	٨,٩-	٦-	٥,٩
إجمالي الواردات	٢٩-	٣,٧-	١٩,٧

أما الاقتصادات الإقليمية الأخرى، فقد أثرت الحرب الدائرة في المنطقة سلباً على نشاطاتها الاقتصادية وبالذات لبنان الذي شهد توقفاً للنشاطات الاقتصادية في جنوب الدولة وتراجعاً ملحوظاً في العاصمة وباقي الأرجاء. وفي مصر فإن تأثير التوترات الجيوسياسية في المنطقة والاضطرابات في البحر الأحمر نتيجة للهجمات الحوثية في باب المندب على السفن الإسرائيلية وغير الإسرائيلية أدت إلى تراجع ملحوظ في إيرادات قناة السويس، ويقدر صندوق النقد الدولي أن معدل النمو في الناتج المحلي المصري سيصل إلى ٢,٧٪ مقارنة بـ ٣,٨٪ في العام ٢٠٢٣ و ٦,٧٪ في العام ٢٠٢٢. أما الاقتصاد الأردني فقد أظهر تكيفاً مع التطورات الجيوسياسية في المنطقة، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في الناتج المحلي حسب تقديرات صندوق النقد إلى ٢,٤٪ في العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٢,٦٪ في العام ٢٠٢٣. ٢١

بعد أكثر من عقد من الزمن من النمو المستدام في الاقتصاد الإسرائيلي - باستثناء الصدمة الاقتصادية التي تراجعت الاقتصادات العالمية فيها أثناء جائحة كورونا بما فيها إسرائيل - ورغم تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصادات العالم المتطور عالمياً، فإن الاقتصاد الإسرائيلي شهد متانة اقتصادية وقدرة على التكيف مع المستجدات العالمية، إلى أن جاء هجوم السابع من أكتوبر والتوترات المتصاعدة عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأ التراجع الملحوظ على النشاطات الاقتصادية المختلفة في إسرائيل منذ الربع الرابع لعام ٢٠٢٣، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد الإسرائيلي حينها، الأمر الذي استمر خلال عام ٢٠٢٤ الذي لم تشهد إسرائيل مثله، بدخول الاقتصاد إلى سنة كاملة من الحرب، مع تفاوت في كثافة العمليات العسكرية من عدة جبهات ليست دولية، وإنما من حركات مقاومة، باستثناء العملية العسكرية الإيرانية كدولة.

ونتيجة لذلك، تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي، وبرز ذلك من خلال توقف النشاطات الاقتصادية بشكل شبه كامل في مواقع المواجهة العسكرية في غلاف غزة والحدود المتاخمة للبنان، ورافقت ذلك ارتدادات عسكرية واقتصادية في كافة المواقع السكنية في إسرائيل، طالت أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى اهتزاز الصورة الاقتصادية الإسرائيلية العالمية، ما تم التعبير عنه بتخفيض التدرج الائتماني لإسرائيل، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية وتراجع في التجارة الخارجية السلعية والخدماتية مع بعض الدول الأجنبية، ورافق ذلك تغير في السلوكيات الاقتصادية لمواطني إسرائيل إثر تحملهم أعباء اقتصادية جديدة، كان أحدثها زيادة ضريبة القيمة المضافة وزيادة ضرائب السكن وضرائب ورسوم حكومية أخرى بهدف تمويل العجز الحاصل نتيجة للحرب.

انعكست هذه الأعباء على مستوى الحياة، خاصة أن إسرائيل بطبيعة الحال تعتبر من أعلى الدول عالمياً من ناحية أسعار الخدمات والسلع الاستهلاكية، وكان ارتفاع في أسعار المنتجات الأساسية - مثل المياه والكهرباء ومنتجات عديدة إضافة إلى ارتفاع نسبة الفوائد البنكية - لذا فإن العام ٢٠٢٤ يعتبر عاماً اتسعت فيه الفجوات الاقتصادية بين شرائح المجتمع المختلفة، وشهد ارتفاع عدد المنضمين الجدد لدوائر الفقر، مع توقعات باستمرار الحال حتى لو توقفت الحرب نهائياً نتيجة الأعباء الاقتصادية التي خلفتها الحرب على المستوى الكلي والجزئي، وأن تأثيرات ذلك سيكون لها انعكاسات سلبية في السنتين القادمتين على الأقل.

أما التأثير الأكبر فكان على الاقتصاد الفلسطيني الذي انهار كلياً في قطاع غزة، وتراجع بنسب غير معهودة في الضفة الغربية، إضافة للتقارير المختلفة التي تفيد بأن ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع موجودون تحت خط الفقر، هناك إعادة الإعمار في غزة بالذات التي تحتاج لسنوات

عديدة إن لم نقل أنها بحاجة لأكثر من عقد من الزمن، وتكثيف الاجتياحات لمخيمات الضفة وقراها ومدنها، ما ينذر بتدهور إضافي للأوضاع الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو، إلفي حالة تغيير كل المتغيرات الحالية.

## الهوامش

- ١ بنك إسرائيل، « تنبؤات الاقتصاد الكلي لقسم الأبحاث للعام ٢٠٢٥»، ٢٠٢٥. الرابط: [/https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/6-1-25](https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/6-1-25)
- ٢ دائرة الإحصاء المركزية، «معطيات حول جدول غلاء المعيشة، خبر للإعلام»، ٢٠٢٥. الرابط: [https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/Do-cLib/2025/016/10\\_25\\_016b.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/Do-cLib/2025/016/10_25_016b.pdf)
- ٣ المصدر السابق.
- ٤ انظري معطيات حول دول العالم على موقع investing.com، على الرابط التالي: <https://il.investing.com/economic-calendar/cpi-733>
- ٥ دائرة الإحصاء المركزية، «النشرة الشهرية الإحصائية لإسرائيل- كانون الثاني ٢٠٢٥». الرابط: <https://short-link.me/VAVS>
- ٦ دائرة الإحصاء المركزية، «معطيات من مسح القوى العاملة لشهر كانون الأول ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: [https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2025/020/20\\_25\\_020b.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2025/020/20_25_020b.pdf)
- ٧ وزارة المالية، «قياس أولي لنسبة الدين للعام للنتائج ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: [https://www.gov.il/he/pages/press\\_21012025](https://www.gov.il/he/pages/press_21012025)
- ٨ دائرة الإحصاء المركزية، «التجارة الخارجية ٢٠٢٤ حسب البلاد»، ٢٠٢٥. الرابط: <https://short-link.me/VB0o>. [يحتاج سيرفر إسرائيلي].
- ٩ دائرة الإحصاء المركزية، «إجمال ميزان المدفوعات، الربع الثالث ٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: <https://short-link.me/VBOC>. [يحتاج سيرفر إسرائيلي].
- ١٠ بنك إسرائيل، «تأثير الهجمات الحوثية على التجارة العالمية- هل إسرائيل حالة شاذة؟»، ٢٠٢٤. الرابط: <https://short-link.me/VAY8>
- ١١ دان اند بريدست، «تلخيص سنوي ٢٠٢٤ وتنبؤات ٢٠٢٥»، ٢٠٢٥. الرابط: <https://short-link.me/VAYk>
- ١٢ دائرة الإحصاء المركزية، «دخول الزائرين إلى إسرائيل خلال العام ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: <https://short-link.me/SUyG>. [يحتاج سيرفر إسرائيلي].
- ١٣ دائرة الإحصاء المركزية، «الإقامة في الفنادق السياحية ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: <https://short-link.me/VB1o>. [يحتاج سيرفر إسرائيلي].
- ١٤ بورصة تل أبيب، ٢٠٢٤. التقرير السنوي - ٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: [https://www.tase.co.il/he/content/news-lobby/20250304\\_pr-1](https://www.tase.co.il/he/content/news-lobby/20250304_pr-1)
- ١٥ المصدر نفسه.
- ١٦ وزارة المالية، «قياسات أولية لتنفيذ الميزانية لشهر كانون الأول عام ٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: [https://www.gov.il/BlobFolder/news/press\\_13012025/he/PressReleases\\_files\\_press\\_13012025-file1.pdf](https://www.gov.il/BlobFolder/news/press_13012025/he/PressReleases_files_press_13012025-file1.pdf)
- ١٧ المصدر نفسه.
- ١٨ بنك إسرائيل، «تقرير السياسة النقدية - النصف الأول ٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: [/https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/20-1-25](https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/20-1-25)
- ١٩ بنك إسرائيل، «تقرير السياسة النقدية - النصف الثاني ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: <https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/20-1-25>
- ٢٠ سلطة النقد الفلسطينية، «تقرير التنبؤات الاقتصادية للعام ٢٠٢٥»، ٢٠٢٥. الرابط: <https://short-link.me/SUXE>
- ٢١ صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد الإقليمي- الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، ٢٠٢٤. الرابط: <https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2024/10/24/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-october-2024>